احدهما انه جي به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة
والتنوين كالرجلين وبين ما كانت عوضا فيه من الحرف كالذين وهذين
وهذا يقتضي ان مجرد النون في هذين واللذين هو العوض الا ان
يريد ان التشديد لحق للامرين للعوض وللفرق والثاني ان التشديد
لحق للفرق بين المبهم وغيره من حيث كان المبهم لا تصح اضافته
بخلاف غيره وكلا التعليلين ممكن وما ذكره المص اظهر لكن لصحتهما لم نقل
ان الناظم يريد التشكيك على قايلهما وما قررناه من ان الناظم جعل
التشديد في اللذين واللتين دليلا على ما ذهب في ذين وتين اندفع
ان التشكيك على المخالف انما هو في ذين وتين فينبغي ان تجعل الاشارة
في قوله وتعويض بذاك قصدا عايدة عليهما فقط مع ان اشارة
البعيد تدل على قصده للشمول فتدبر هكذا ينبغي تحقيق المقام
قوله بعد ما استفهام نكرما واضافها وهذا ابطل قول
من منع في قوله اسم لبعي من مبين ان يخفض مبين على الصفة
لمن مدعيا ان هذه الادوات التي يراد بها الالفاظ لا تكون
الا معارف وقد يقال لا نسلم ان الاضافة لا تجامع المعرفة
عند ازالة اشتراك عارض ونحو ذلك كما مر في سبحان هذا
وقد مر ما وان كانت لما لا يعقل لان موصولية ذا معها باتفاق
بخلافه مع من وان بعضهم خالف فيه محتجا بانها لمن يعقل فليس
فيها الابهام الذي في ما المقتضي لاخراج ذا من الاختصاص الى
الابهام والاحتياج الى الصلة والظاهر من قوله ومثل ما انها
موضوعة لما لا يعقل ويدل له الاحتجاج المتقدم ويحتمل
ان المراد انها مثلها في الاطلاق على المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا
وتانيثا لا انها تقدم لانها قد تكون للعاقل كذا قالوا ولا بد ان يثبتوا
ان ذلك بالوضع والا فقد تستعمل للعاقل واعرب بعضهم
هنا قول الناظم او من عطف على ما من قوله ومثل ما والمعنى
ومثل من يعني ان ذا يكون مثل ما ومثل من ولا يخفى ما فيه
من الخروج عن الظاهر وتفويت الاشتراط من كونهما بعد من قوله

اذا



اذا لم تلغ ظاهره جواز الالغا مطلقا ومشى عليه الشارح ونص ثعلب
في الامالي وابن الدهان في الغرة على انها انما تلغى بعد ما تنبيه
يحتمل ماذا اصنعت وجهين ذكرهما الش وقال ان اثرهما يظهر في الجوا
والبدل ثم قال ولذلك يجي الجواب فعليا تارة واسميا اخرى
واعلم انه قيد ظهور اثر الاحتمالين بما اذا فرغ ما بعد ذا من
ضمير الاستفهام او ملابسه واورد عليه ان ظهور اثرهما يظهر
فيما اذا لم يكن ما بعد ذا مفرغا ايضا نحو ماذا اصنعته اذا جعلت
ماذا ملغاة فيجوز ان يكون منصوبا بمفسره ما بعده وان يكون مرفوعا
على الابتدا وصنعته الخبر واجيب بان الاحتمالين اللذين
ذكرهما على تقدير ذا ملغاة وعلى جعلها موصولة وهذا انما يتحقق
عند التفريغ المذكور وما اورد عليه تقدير جعل ذا ملغاة ورد
بانه على تقدير جعل ذا موصولة الرفع متعين كما في الابدال
وعلى تقدير جعلها ملغاة يجوز الرفع والنصب وجواز الرفع لا ينافي
الاحتمالين المذكورين لتحققهما فيه فقد ظهر اثر الاحتمالين فيما
اذا لم يفرغ ايضا وان ما ذكره من جواز الوجهين في الجواب بتقدير
الفعل والاسم انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسايل في احد
جزئيه فيعد المبتدا الذي تكلم به السايل او الفعل نحو ماذا
كتبت وقد كتبت مصحفا فيقال مصحفا بتقدير كتبت مصحفا او مصحف
بتقدير هو مصحف اما اذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره
لاخلاله بالمعنى كما اذا سمع السايل صوتا ظنه ضربا فقال من ضربت
فينبغي ان يكون الجواب صوت منادي اي هو صوت منادي ولا يجوز
النصب لانه لا يصح ضربت صوت منادي وعلى هذا قوله تعالى
قالوا اساطير الاولين لا يجوز النصب لانه يصير التقدير انزل اساطير
الاولين وهم لا يقرون بالانزال بل ينكرونه فقوله اساطير الاولين
في المعنى نفي للانزال قال بعض الفضلا ويمكن تقدير الفعل
ويكون من باب التهكم لا على اعتقاد انه انزل شيا ونظيره قول
فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فان فرعون لا يعتقد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)